النفط الكويتي ينخفض إلى 50.78 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 49ر1 دولار ليبلغ 78ر50 دولار في تداولات أول أمس الجمعة مقابل 27ر52 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وعالميا هوت أسعار النفط لتسجل أدنى مستوياتها في أكثر من عام مكبدة العقود الآجلة أشد خسائرها في أسبوع واحد منذ عام 2016 مع تأجج المخاوف من تأثر الطلب على الطاقة بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي جراء فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وواصل الفيروس انتشاره مع الإعلان عن حالات إصابة للمرة الأولى في ست دول عبر ثلاث قارات مما عصف بالأسواق ودفع منظمة الصحة العالمية إلى زيادة مستوى التحذير الى عال جدا.

وفقدت عقود برنت تسليم أبريل 66ر1 دولار أو 2ر3 في المئة لتغلق على 52ر50 دولار للبرميل في حين هبط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 33ر2 دولار أو 5 في المئة ليبلغ 76ر44 دولار عند التسوية ويعد هذا أدنى إقفال لكل من برنت وغرب تكساس منذ ديسمبر 2018.

عدد العاملين الكويتيين بلغ نحو 440 ألف عامل

«الشال»: 49.3 بالمئة نسبة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن السكان والعمالة – ديسمبر 2019 : تفيد آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى أن إجمالي عدد السكان في الكويت بلغ نحو 4.776 مليون نسمة كما في نهاية عام 2019، ذلك يعني زيادة عدد السكان بنسبة 3.3% مقارنة بمثيله المسجل في نهاية عام 2018. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نمواً موجباً بنسبة 2.7% في عام 2018، مقارنة بنحو 2.0%، 4.1%، و3.6%، و3.2% في الأعوام 2017 و2016 و2015 و2014 على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة خلال العام 2019 نحو 154.8 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 28.9 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 2.1%، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.432 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين في جملة السكان من نحو 30.36% في نهاية عام 2018 إلى نحو 29.98% في نهاية عام 2019، ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 731 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 701 ألفاً. وزاد عدد السكان غير الكويتيين بنحو 125.8 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 3.9% بارتفاع عن نسبة نموهم في عام 2018 البالغة نحو 2.8%، وبلغ عددهم نحو 3.344 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2010–2019 بلغ نحو 3.6%. .

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.966 مليون عامل أي ما نسبته نحو 62.1% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30.7% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين، قد ارتفعت من نحو 74.5% في نهاية عام 2018 وصولاً إلى نحو 75.5% في عام 2019. وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين في مجموع عدد العاملين في الكويت من نحو 15.1% في عام 2018 إلى 14.8% في عام 2019، وبلغت نسبة عمالة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية نحو 49.3%، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 28.1%. وبلغ عدد العاملين الكويتيين نحو 440 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 345 ألف عامل أي ما نسبته 78.4% من إجمالي العمالة الكويتية.

خلال مشاركته في قمة مجموعة العشرين بالرياض

الناهض: مرونة البنوك ضرورة في الثورة الصناعية الرابعة

- عملاء «بيتك» ينفذّون أكثر من 100 مليون عملية أونلاين في السنة
- حصة سوقية كبيرة لـ«بيتك» في قطاع الـSMEs ودعم نحو 1000 عميل في هذا القطاع
- اهتمام باستقطاب الخريجين أصحاب التخصصات المتعلقة بالتكنولوجيا والرقمنة

مازن الناهض متحدثاً أثناء المؤتمر

جانب من المؤتمر

أكّد الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي "بيتك"، مازن الناهض أن رقمنة العمليات والخدمات المصرفية توفر فرصاً كبيرة للبنوك عند تحويل نماذج أعمالها بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة، مشيراً في الوقت ذاته إلى حاجة البنوك إلى وضع خطط استراتيجية متقدمة لضمان الحفاظ على جميع البيانات لعملائها.

جاء ذلك خلال مشاركته في مؤتمر معهد التمويل الدولي الذي انعقد في مدينة الرياض، ضمن إطار اجتماعات قمة مجموعة العشرين (الرياض G20) تحت عنوان: "آفاق النمو الاقتصادي ومستقبل الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وعلى صعيد "بيتك"، قال الناهض إن البنك يستثمر بقوة في أحدث وسائل التكنولوجيا بهدف تقديم خدمات مبتكرة ضمن معايير السهولة والسرعة والأمان، موضحاً أن الخدمات التكنولوجية تعزز الإنتاجية وجودة الخدمة، مما ينعكس إيجاباً على زيادة مستويات الربحية.

واشار إلى أن "بيتك" قطع أشواطاً كبيرة في هذا المجال حيث أبرم شراكات واتفاقيات مع شركات خدمات التكنولوجيا المالية "فنتك"، فيما تبنى تقنيات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا البلوك تشين، فضلاً عن أن البنك استثمر 40 مليون دولار في صندوقين متخصصين في الخدمات التكنولوجية المالية "فنتك"، أحدهما مقره في المنطقة، والآخر في الولايات المتحدة الأميركية.

وذكر الناهض أن عملاء "بيتك" ينفذّون أكثر من 100 مليون عملية أونلاين في السنة، مؤكداً على مواصلة الجهود بقيادة الابتكار وطرح خدمات متقدمة للعملاء وضمان الحفاظ على ريادة البنك في الخدمات التكنولوجية المالية.

وخلال الجلسة أيضاً، تحدث الناهض عن أهمية مرونة البنوك في الثورة الصناعية الرابعة، لافتاً إلى أن الابتكار هو عنصر استراتيجي للصناعات التي فيها منافسة عالية مثل صناعة الصيرفة.

وأوضح أن البنوك التي تمتلك مميزات تنافسية تحتاج إلى مواكبة التغييرات المتسارعة التي تتصف بها بيئة العمل في العالم، مضيفاً أن البنوك والصناعة المالية تمر بمرحلة التحول الرقمي حيث دخلت الأتمتة بقوة على العديد من الإجراءات والعمليات.

وحول أمن وخصوصية بيانات العملاء، لفت الناهض إلى ضرورة تعزيز الضوابط ومراجعة القوانين لتمكين عولمة البيانات، مبيناً أهمية تكامل الأداء على مستوى المنطقة لما يحمل ذلك من فوائد وفرص متنوعة.

وقال الناهض إن على البنوك المركزية والهيئات الرقابية الأخرى أخذ متطلبات تكامل أداء المنطقة بعين الاعتبار، وتعديل البيانات وقوانين الحوكمة لتصبح متكيفة مع هذا التكامل.

الأمن السيبراني

وخلال المؤتمر أيضا، أشار الناهض إلى أهمية تعزيز الأمن السيبراني في الصناعة المصرفية وتعزيز الجهود لمواجهة التحديات والمخاطر في هذا المجال، مع مواصلة رفع مستوى أنظمة الأمن السيبراني والتكنولوجيا ذات الصلة وفقا للمعايير العالمية.

وأضاف الناهض أن مسألة الأمن السيبراني لم تقتصر على البنوك فحسب، بل امتدت إلى الحكومات التي تبنت قوانين لمواجهة التحديات المتعلقة بهذا الشأن وسن قوانين معاملات إلكترونية جديدة.

اقتصاد منخفض الكربون

وتطرق الناهض إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع وتحقيق الاستدامة على مختلف الأصعدة، مبيناً أهمية الانتقال إلى اقتصاد صديق للبيئة ومنخفض الكربون (low–carbon economy).

وللتحول إلى هذا النوع من الاقتصاد، أشار الناهض إلى ضرورة معرفة التغيرات في تدفقات التمويل إلى الاقتصاد الحقيقي، منوهاً بمسؤولية المؤسسات المالية للمساهمة في تطوير الأطر التحليلية لتقييم مخاطر التغيير المناخي وتعزيز الجهود الرامية إلى خفض الانكشاف على هذا النوع من المخاطر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

كما ناقش الناهض خلال جلسة المؤتمر أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ودورها في النمو الاقتصادي، لافتاً إلى ضرورة دعم هذا القطاع المهم تماشياً مع رؤية 2035 التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، مشيراً إلى مساهمات هذا القطاع في تنويع الاقتصاد ولعب دور مهم في خلق فرص عمل للأجيال المقبلة.

وعن دور "بيتك" في هذا المجال، ذكر الناهض أن للبنك سجل حافل في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات الشباب وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، منوهاً بأن "بيتك" يستحوذ على حصة سوقية كبيرة في هذا القطاع، ويدعم نحو 1000 عميل من هذه الشركات.

من جانب آخر، لفت الناهض إلى أهمية تضافر جهود حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لإرساء الاستقرار في القطاع العقاري في المنطقة، منوهاً بدور الهيئات الرقابية والتشريعية في قيادة النمو وتشجيع الاستثمار عبر تسهيل الإجراءات و وضع أطر وتشريعات سلسة.

الذكاء الاصطناعي

وعن دور الذكاء الاصطناعي في مستقبل الصناعة المصرفية، قال الناهض إن "بيتك" يطبق هذه التكنولوجيا وفق أعلى معايير الأمان والجودة والمهنية، لافتاً إلى أن البنك أطلق برنامج روبوت للعمليات التشغيلية RPA، لتحسين كفاءة العمل وتطوير العمليات.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً محورياً في تطوير تجربة العميل ضمن قطاع الخدمات المالية، مشيراً إلى فوائد هذه التقنية في ديناميكية الخدمات المصرفية.

واستعرض الناهض بعضا من الفوائد ومنها: الدقة، وتقليل الأخطاء البشرية، وتخفيض المصاريف، والسرعة في الأداء، وتحليل البيانات، والتحقق من عمليات الاحتيال الإلكتروني من خلال كشف أي عمليات مشبوهة، الأمر الذي يساهم بخلق بيئة مالية آمنة.

استقطاب المواهب

وتناول الناهض موضوعات ومحاور متنوعة مثل ضرورة مواصلة تطوير استراتيجيات الموارد البشرية في استقطاب المواهب وتصميم برامج تدريبية خاصة تواكب الاحتياجات العالمية في الصناعة المصرفية.

وقال إن "بيتك" أطلق في 2016 جائزة الابتكار (KFH Got Talent) الأولى من نوعها على مستوى المجموعة بهدف تحفيز الموظفين لإطلاق العنان لإبداعاتهم وابتكاراتهم، بما يساهم في تمكين الشباب الكويتي، وتأهيلهم لمواصلة مسيرة الابتكار التي بدأتها المجموعة، والارتقاء بالخدمات والمنتجات.

وتابع الناهض: "يركز "بيتك" على استقطاب الخريجين الشباب المتميزين أصحاب التخصصات المتعلقة بالتكنولوجيا والاتجاهات الرقمية المختلفة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وكل ما يتطلبه الابتكار المزعزع (Disruptive innovation) .

الجدارة الائتمانية وعمليات الاندماج

في سياق آخر، قال الناهض إن الجدارة الائتمانية والتصنيفات العالية لمجموعة "بيتك" والنمو الاقتصادي المستقر للكويت والبيئة الرقابية المتحفظة تشكل عوامل تحفيزية لاستقرار السيولة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين ويزيد الوصول إلى التمويل بعملات أجنبية عبر العالم.

ونوه أن إدارة السيولة الفعالة تساهم بتكوين أصول سائلة ذات جودة عالية مع توافر العملات المحلية والأجنبية في الظروف الاقتصادية الصعبة.

وناقش الناهض أنشطة الاستحواذ والاندماج في القطاع المصرفي على مستوى منطقة الخليج، مشيراً إلى أن مثل هذا النوع من العمليات يساهم في زيادة قدرة التسعير لدى البنوك عند المنافسة على الودائع، كما يساهم بتعزيز الربحية وخفض تكاليف التمويل المرتفعة على المدى الطويل.

وتأتي مشاركة "بيتك" في المؤتمر، في اطار الالتزام بالمساهمة في اثراء المؤتمرات الاقتصادية والمالية الدولية وتعزيز الخدمات المصرفية العالمية، وكذلك للاطلاع على أحدث التطورات الاقتصادية ومناقشتها مع مختصين وخبراء ماليين عالميين، حيث يمتلك "بيتك" خبرات عريقة بفضل مسيرته الطويلة وانتشاره الجغرافي الواسع، ومكانته الرائدة في صناعة التمويل الاسلامي عالميا.

انخفاض سيولة البورصة إلى 522.3 مليون دينار خلال فبراير

ورد في تقرير الشال الأسبوعي أداء بورصة الكويت – فبراير 2020 : كان أداء شهر فبراير أقل نشاطاً مقارنة بأداء شهر يناير، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة وصاحبها أداء سلبي للمؤشرات. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 4.3%– ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 3.1%–، وانخفض أيضاً، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 4–%، وكذلك انخفض مؤشر الشال بنحو 4.5%–. وفي تاريخ 9 فبراير 2020، تم إلغاء سوق المزادات في بورصة الكويت وإدراج جميع شركاته ضمن السوق الرئيسي، وقامت كذلك بورصة الكويت بإطلاق مؤشر السوق الرئيسي 50 (BK Main 50) في التاريخ ذاته، وهو مؤشر وزني للسوق الرئيسي ويتكون من 50 شركة من حيث أعلى قيمة سيولة في السوق الرئيسي.

وانخفضت سيولة البورصة في شهر فبراير مقارنة بسيولة شهر يناير، حيث بلغت السيولة نحو 522.3 مليون دينار كويتي منخفضةً من مستوى 869.5 مليون دينار كويتي لسيولة شهر يناير، وانخفض معدل قيمة التداول اليومي لشهر فبراير إلى نحو 30.7 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 36.4%– عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يناير حين بلغ 48.3 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهرين الأولين من العام الجاري (أي في 35 يوم عمل) نحو 1.392 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 39.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 47.8% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2019 البالغ نحو 26.9 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 25.2% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2019 البالغ نحو 31.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و16 شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2.2% من قيمة الشركات المدرجة على نحو 10.5% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر فبراير 2020، فكانت كالتالي:

السوق الأول (18 شركة) حظي بنحو 388.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 74.3% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 90.1% من سيولته ونحو 66.9% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 9.9% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 4 شركات ضمنه على نحو 73.2% من سيولته.

السوق الرئيسي (156 شركة) وحظي بنحو 134.1 مليون دينار كويتي أو نحو 25.7% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 76% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 24% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للارتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

«برقان» يحتفل بالأعياد مع أطفال مركز شراكة التوحد – الكويت

إحتفالية البنك

شارك بنك برقان في احتفال العيد الوطني الذي نظمه مركز شراكة التوحد – الكويت، و ذلك بهدف مشاركة الاطفال و أسرهم فرحة الأعياد الوطنية. حيث اشتمل برنامج الحفل على تزيين الأعلام، ارتداء الأطفال الملابس الوطنية، تقديم فقرات متنوعة من المسابقات و توزيع الهدايا وسط فرحة و بهجة الأطفال.

تأتي هذه المشاركة في إطار التعاون بين بنك برقان ومركز شراكة التوحد – الكويت وهي جزءا من المسؤولية الاجتماعية، حيث يحرص البنك دائما على مشاركة الأطفال و جميع فئات المجتمع فرحة الأعياد الوطنية لتعزيز روح الانتماء للوطن، و رسم البهجة والابتسامة على وجوهم وزرع السعادة في قلوبهم.

وتندرج هذه المبادرة ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان "ENGAGE" "معاً لنكون التغيير"، الهادف إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمؤثرة في المجتمع، إضافة إلى تعزيز مسؤوليته الاجتماعية من خلال دعم المبادرات الإيجابية ضمن استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية. ويأتي نهج حملة "ENGAGE" تماشياً مع مبادئ بنك برقان، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث ينسجم أسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع.